

## الإحكام لابن حزم

كانت هنالك أشياء لم تكمل والطائفة الثانية مجهلة لرسول ا [ A مدعية عليه الكذب في أمر الكتاب الذي أراد أن يكتبه أو التخطيط في كلامه وأن قول عمر أصوب من قول رسول ا [ A وكلا هذين القولين كفر مجرد .

وكل هذه النصوص حق لا تعارض بين شيء منها بوجه من الوجوه لأن الآية المذكورة نزلت يوم عرفة في حجة الوداع قبل موته A بثلاثة أشهر وحتى لو نزلت بعد ذلك شرائع لما كان نزولها معارضا للآية المذكورة لأن الدين في كل وقت تام كامل و [ تعالى أن يمحو من الدين ما يشاء وأن يزيد فيه وأن يثبت وليس ذلك لغيره بل قد صح أمر النبي A قبيل موته بساعة بإخراج الكفار من جزيرة العرب وألا يبقى فيها دينان ولمن يكن هذا الشرع ورد قبل ذلك . ولو ورد لما أقرهم رسول ا [ A وإنما غرضنا في هذه الآية أن ا [ تعالى تولى إكمال الدين وما أكمله ا [ تعالى فليس لأحد أن يزيد فيه رأيا ولا قياسا لم يزد هما ا [ تعالى في الدين وهذا بين .

وبا [ تعالى التوفيق .

وأما أمر الكتاب الذي أراد رسول ا [ A أن يكتبه يوم الخميس قبل وفاته A بأربعة أيام فإنما كان في النص على أبي بكر B ولقد وهل عمر وكل من ساعده على ذلك وكان ذلك القول منهم خطأ عظيما ولكنهم الخير أرادوا فهم معذورون مأجورون وإن كانوا قد عوقبوا على ذلك بأمر رسول ا [ A إياهم بالخروج عنه وإنكاره عليهم التنازع بحضرتة .

ولقد ولد الامتناع من ذلك الكتاب من فرقة الأنصار يوم السقيفة ما كاد يكون فيه بوار الإسلام لولا أن ا [ تداركنا بمنه وولد من اختلاف الشيعة وخروج طوائف منهم عن الإسلام أمرا يشجي نفوس أهل الإسلام فلو كتب ذلك الكتاب لانقطع الاختلاف في الإمامة ولما ضل أحد فيها لكن يقضي ا [ أمرا كان مفعولا . وقد أبى ربك إلا ما ترى .

وهذه زلة عالم نعني قول عمر B يومئذ قد حذرنا من مثلها وعلى كل حال فنحن نثبت ونقطع ونوقن ونشهد بشهادة ا [ تعالى ونبرأ من كل من لم يشهد بأن الذي أراد A أن يمله في ذلك اليوم في الكتاب الذي أراد أن يكتبه لو كان شرعا زائدا من تحريم شيء لم يتقدم تحريمه أو تحليل شيء تقدم تحريمه أو إيجاب